



بسم الله الرحمن الرحيم

## "مناقشة في سبل الوصول إلى ضمان جودة البحث العلمي"

ورقة عمل مقدمة للندوة العلمية التي ستقيمها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ دائرة البحث والتطوير الموسومة بـ (واقع الترقيات العلمية في العراق) والتي ستعقد في بغداد 22 أيار 2012

د. وسام نعمت إبراهيم

### كلية الحقوق/ جامعة الموصل

مما لا شك فيه أن الاهتمام بالبحث العلمي وتطوير أفاقه يمثل احد ابرز معالم الارتقاء والنهوض ببرامج التعليم العالي وعلى مختلف المستويات التنظيمية والإدارية في الجامعات العراقية، لان البحث العلمي هو الركيزة الحقيقية لضخ المزيد من مقومات النجاح والتفوق لدى أطراف العملية التعليمية في الجامعات العراقية، وان مسيرة تطور البحث العلمي في وزارة التعليم العالي قد ارتبطت بتطور الفلسفة التي تعتقها الدولة في كل مرحلة من مراحل حياتها، وسوف نحاول وبايضا أن نقدم بعض المقترحات الأساسية التي نرى أنها جديرة بتطوير حركة البحث العلمي والارتقاء بها في إطار منظومة الترقيات العلمية وكما يأتي:

١. يجب أن تكون الخطوة الأولى متمثلة في تطوير عمل وحدات البحث والتطوير في الكليات وإخراج تلك الوحدات من الإطار الإداري التقليدي إلى إطار علمي تمنح بموجبه مساحة أوسع في مجال التخطيط والتنظيم لعملية بناء قاعدة بيانات صحيحة ودقيقة عن البحوث المخططة والمنجزة والمنشورة، وان تساهم تلك الوحدات في وضع إستراتيجية جيدة تخدم منطلقات تطوير البحث العلمي في إطار الجامعات العراقية.

٢. ثم تكون هناك مسؤولية إضافية على مستوى الفروع العلمية في عقد اللقاءات مع السادة التدريسيين وتوجيههم بان البحث العلمي جزء متمم لمسيرة الأستاذ الجامعي وان هذا العمل لا يقل بأي شكل من الأشكال عن الواجبات التدريسية التي يقوم بها التدريسي، ويجب أن يتم القضاء على الربط السلبي بين الأنشطة البحثية لعضو الهيئة التدريسية وقضايا الترقية العلمية، بحيث نجد أن عضو الهيئة التدريسية فقط ينجز من البحوث في إطار الحد الأدنى المطلوب ضمن متطلبات الترقية العلمية، في حين أن الشكل الأمثل يقتضي بتوجيه الأساتذة نحو توسيع اشتغالاتهم في المجالات البحثية بعيداً عن الموقف من موضوع الترقية العلمية.

٣. ضرورة التأكيد على أن هناك من أعضاء الهيئة التدريسية من هم باحثين متميزين رغم أنهم قد لا يكونوا بذلك المستوى من التميز في إطار التدريس، وبالتالي فان عمادات الكليات مطالبة باحتضان هذه الطاقات البحثية والبحث عن منافذ مناسبة لغرض تسييرها في إطار يمكن الكلية من الوصول إلى انجاز عدد من البحوث العلمية المتميزة.

٤. الاهتمام بعملية صناعة البحث العلمي: هذه الصناعة هي فن دقيق وراقي تتضمن مجموعة من المقومات الأساسية من أهمها المنهج العلمي الأكاديمي الذي يجب أن يراعى، والحرص على الانتقال من الأساليب التقليدية في البحث العلمي على مستوى الهياكل والمعالجات إلى الأساليب العلمية الحديثة التي تركز على المحتوى العلمي للبحث وقيمة ما تضمنه من توصيفات وحقائق ونتائج تخدم مسيرة المجتمع.

٥. توظيف البحوث العلمية في المسار الذي يخدم المجتمع ويلبي احتياجاته، وهنا يمكن أن تكون هناك تسهيلات إضافية تمنح للسادة الباحثين إن هم تفرغوا لتقديم بحوث علمية تعالج مشاكل مختلفة لها علاقة ومساس حقيقي بالمجتمع العراقي ولا ضير في أن تخصص مكافئات مالية مجزية تقدم للبحوث المبدعة والتميزة التي يقدمها الباحثين في مجال خدمة المجتمع وحل مشكلاته.

٦. إعادة النظر في احتساب ساعات البحث العلمي وإعادة النظر بمسألة عدم الاعتداد بها لأغراض الترقية العلمية، لأن الأجدى والأجدر أن تكون ساعات البحث العلمي، ساعات فعلية مجزية لأغراض الترقية العلمية مما يمنح السادة الباحثين المزيد من الدافعية باتجاه التركيز على مجالات البحث العلمي.

٧. أن تكون هناك آلية للنشر العلمي للبحوث على مستوى يتجاوز الأبعاد الوطنية بحيث يتم نشر تلك البحوث في الخارج وترجمة بعضها إلى اللغات الحية ومحاولة تشجيع حركة التبادل العلمي في مجال البحث العلمي.

٨. التوسع في تجربة التفرغ العلمي للسادة أعضاء الهيئة التدريسية خارج العراق، والاعتراف بالبحث الذي ينجزه الباحث باعتباره بحثاً أصيلاً وعدم إخضاعه للتقييم العلمي كجزء من متطلبات تشجيع مثل هذه التجارب. ولا بد في هذا الإطار وضع خطط على مستوى الجامعات لتنظيم وتشجيع هذا الأمر وتذليل المعوقات التي تعترض فرص تمتع السادة أعضاء الهيئة التدريسية بمثل هذه الفرص.

٩. يجب أن يحمل البحث الذي يكون مرشحاً للتقويم لأغراض الترقية سمات إضافية تميزه عن بحث آخر ينشر في أي مجلة علمية محكمة، ومن أهم هذه السمات نذكر أصالة الطرح والبعد عن التقليد وإن يعالج مشكل جديرة بالبحث وإن يكون متماسكاً في هيكلته ومعطياته وإن يبتعد عن الإطالة والتكرار وذكر المقدمات المعروفة في إطار الموضوع محل الدراسة.

١٠. أن يتم الالتزام بالمدة القانونية المحددة للسادة المقومين للبحث العلمي، وهذا الأمر مهم جداً لأن تأخر السادة المقومين في إعادة البحوث مع ملاحظاتهم يتسبب بضرر يصيب طالب الترقية العلمية، ومن هذا المنطلق يجب أن يراعى هذا الأمر من قبل لجان الترقيات العلمية وإن يتم اختيار المقومين العلميين المشهود لهم بالعلمية والموضوعية والالتزام وعدم إرسال

البحوث إلى أي مقوم يثبت عدم جديته في التعامل مع موضوع التقويم العلمي أو يتسبب عمداً في تأخير تقويم البحث دون وجود أي عذر مبرر.

١١. عدم التشدد في موضوع تسجيل البحث العلمي في الفرع العلمي، خاصة أن البحث العلمي سيعرض على مقومين علميين لأغراض نشره في مجلة علمية محكمة ورصينة ثم انه سيعرض للتقييم مرة أخرى لأغراض الترقية وبالتالي يمكن أن يكون تسجيل البحث في الفرع العلمي من قبيل ضمان حقوق الباحث في العنوان الذي يرغب الكتابة فيه دون أن يؤثر ذلك على الجوانب الخاصة بمتطلبات الترقية العلمية، لان الكثير من الإجراءات الشكلية قد تضيق من فرص التجاء الباحثين إلى تسجيل بحوثهم خاصة أن بعض الانقسام العلمية يتم في إطارها استغلال موضوع تسجيل البحث للتدخل في جوانب أساسية يرغب الباحث في معالجتها لكنه يعدل عنها بسبب اعتراض بعض أعضاء اللجنة العلمية أو إصرارهم على الأخذ برأي معين رغم أن الرأي الآخر قد لا يكون خاطئاً .

١٢. نقترح إلغاء الجانب الخاص بإخضاع عضو الهيئة التدريسية لدورة طرائق التدريس لأغراض الترقية العلمية، والاكتفاء بالتقييمات التي تقدمها الكلية لعضو الهيئة التدريسية وان يكون موضوع إشراك السادة التدريسيين بمثل هذه الدورات لأغراض أخرى لا ترتبط بالترقية العلمية، وبشكل خاص عضو الهيئة التدريسية الذي هو في مرتبة مدرس فهو قد قطع شوط ليس قصير في إطار التدريس وهذا الإجراء يقلل من الزخم الحاصل في مراكز طرائق التدريس التي لطالما عانت كثيرة من كثرة الطلبات للالتحاق بالدورات لأغراض الترقية، ورغم أهمية هذه الدورات إلا أنها ليست مؤشر مثالي للقول بتمكن التدريسي من أساليب التدريس بقدر ما يمكن الاعتماد على التقييم السنوي والذي هو نتاج ثمرة متابعة مستمرة من قبل الفروع العلمية لجهود التدريسي في مجال التدريس والبحث العلمي والأنشطة العلمية الجامعية المختلفة.

١٣. توحيد التعليمات الخاصة بالترقيات العلمية وإعداد دليل موحد لهذه التعليمات يسهل الرجوع إليه من قبل لجان الترقيات المركزية، وان يراعى إدخال آخر التعديلات التي طرأت في هذا المجال.

١٤. نقترح تعديل المادة (7) من تعليمات الترقية العلمية رقم 36 لسنة 1992 والتي تنص: (يجوز قبول بحث واحد ملقى في مؤتمر علمي دوري لأغراض الترقية العلمية إذا كان منشورا بأكمله ضمن وقائع المؤتمر أو في المجالات العلمية المعتمدة ولا تقبل خلاصته لأغراض الترقية). وان لا يتم تقييد البحوث المشارك بها في مؤتمرات علمية والمقدمة لأغراض الترقيات العلمية ببحث واحد بل أن أي بحث بغض النظر عن العدد المقدم يصلح للترقية طالما انه اخضع للتقويم العلمي لأغراض قبوله في المؤتمر. وهذا الأمر من شأنه تشجيع

المشاركة في تلك المؤتمرات ويحول دون إجماع الكثير من الباحثين عن المشاركة لأنه لن يستفيد إلا من بحث واحد.

١٥. وضع مؤشرات أساسية لاعتماد البحث لأغراض الترقية العلمية من بينها:

أ. اعتماد الأسلوب العلمي البحثي البعيد عن التعقيد والمستند إلى لغة سليمة من الأخطاء النحوية والصياغية.

ب. اعتماد مصادر علمية جديدة والتركيز على المراجع الأجنبية المتاحة المعالجة لموضوع الدراسة.

ج. التأكد من الأمانة العلمية للباحث وعدم وجود استلال من رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه.

د. مراعاة عدم الإكثار من الاعتماد على المصادر المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات بسبب أن جانب كبير من الباحثين من يعتمد على معلومات مستقاة من مواقع عامة غير تخصصية وكثيراً ما تنتشر معلومات غير دقيقة وغير صالحة لكي يتم تبنيتها في إطار بحث علمي رصين.

ر. التأكيد على عنصر الابتكار في موضوع البحث، وعدم النظر إلى بعض الموضوعات التي لا تحمل سوى أفكار بسيطة يسهل معالجتها بمقالة أو دراسة بسيطة، بل يجب أن يتم التركيز على البحوث التي تتسم بالعمق في الطرح والمتضمنة لتأصيل فكري وفلسفي لأبعاد الدراسة وإطارها.

ز. الحرص على اختيار المقومين العلميين القادرين على تفهم موضوعات البحوث والذي يمكن لملاحظاتهم أن تكون بمثابة نقاط جوهرية تخدم منطلقات البحث العلمي وتدعم أفاقه.